اذ جاء فيه : « لم يطرأ ، **ولن يطرأ** ، اي تغيير على سياسة حكومة صاحب الجلالة » . أما رد الفعل الثاني فقد سجله احد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية على هيئة شرح وتذييل لاستلام طلب « انشاء حكومة تمثيلية تكون مسؤولة أمام جمعية تشريعية منتخبة» من المؤتمر العربي الفلسطيني الاول، اذ جاء في ذلك التذييل : « لا اظن اننا بحاجة الى ان نعير هذا الطلب اي اهتمام،حتى ولا مجرد ارسال اشعار بالاستلام» . مرة واحدة فقط في خلال ٣٠ عاما اعترفت حكومة بريطانية بامكانية اعادة النظر في سياستها . ففي عام ١٩٣٩ ، وبعد ثورة عربية مسلحة دامت ثلاث سنوات ، اقترحت الحكومة البريطانية اقامة حكومة تمثيلية بعد انقضاء فترة انتقالية مدتها عشر سنوات . وبغض النظر عن الاعتبارات الاخرى ، كان طول الفترة الانتقالية المغالى فيه غلطة كبيرة ، وقد ساهم كل من معارضة الصهيونيين لهذا الاقتراح ، وتردد العرب في قبوله ، ثم اشتعال الحرب العالمية الثانية ، الى تخلي بريطانيا عن هذه السياسة . وقبل ان تنفض الحكومة البريطانية يديها من المسؤولية وتحيل القضية الفلسطينية الى منظمة الامم المتحدة في العام ١٩٤٧ ، كان قد اتضح بجلاء انه لم يكن هنالك انصاف للاغلبية العربية . فطوال ثلاثين سنة عمدت القوات البريطانية الى اكراه الاغلبية على قبول تأسيس واستمرار نمو الوطن القومي اليهودي الى أن أصبح اليهود ، الذين كان عددهم لا يتجاوز ٨ ٪ من السكان في العام ١٩١٧ ، يشكلون ثلث مجموع السكان ، ورفضت السلطات البريطانية ، رفضا باتا ، طوال الوقت ، الاستجابة الى طلب انشاء حكومة تمثيلية .

فاذا كان بالامكان اكراه الاغلبية ، **دون حق أو انصاف** ، واجبارها قسرا لصالح الاقلية، فلماذا لم يتيسر اكراه هذه الاقلية ، **بحق وانصاف** ، لقبول حكم الاغلبية ؟ ان التمعن في ما ينطوي عليه هذا السؤال من دلالات هو تعقيب حزين ومؤسف على العدالة البريطانية . ان نكران حق تقرير المصير على عرب فلسطين مدى ثلاثين عاما هو دون ادنى شك علة خسارتهم أرض آبائهم واجدادهم وسقوطهم في حمأة وضعهم الراهن المفجع .

صدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

تهويد فلسطين

اعداد وتحرير الدكتور ابراهيم أبو لغد

ترجمة الدكتور أسعد رزوق

٤١٣ صفحة

٨ ل.ل.

تضاف اجور البريد : ١٠٠ ق. ل. في البلاد العربية
٢٥٠ ق. ل. في اوروبه ، ٥٠٠ ق. ل. في سائر دول العالم